رغماً عنها وبفعل أحداث الانتفاضة، في ترسيخ هذا الانفصال ومنحه نوعاً من الشرعية، من خلال حظر الانتقال بين الاراضي المحتلة واسرائيل، الاّ بالتصاريح الخاصة. وعملياً، فان تلك التصاريح تزيد في شكوك المستوطنين ازاء دوام الاحتلال واستمراره. ويتزايد الشعور، يوماً فيوماً، بأن اسرائيل، من جانب، والضفة الفلسطينية وقطاع غزة، من جانب آخر، هما «اقليمان منفصلان يوجد لكل منهما نظام مختلف وادارة مختلفة، وتفصلهما حدود واضحة. فبالنسبة الى الاسرائيليين، فان الأراضي القائمة وراء الخط الأخضر هي ' منطقة عسكرية مغلقة' لفترات زمنية تتزايد مدتها؛ وبالنسبة الى عرب المناطق [المحتلة]، فان اسرائيل هي منطقة يرتبط الدخول اليها بتصريح خاص» (داني روبنشتاين، دافار، ٨/٦/١٩٨٩).

وحقيقة الأمر، ان هذا الانجاز لم يأت من فراغ. لقد دفعت الانتفاضة مقابله مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمعتقلين. وان وضع عدم السيطرة الاسرائيلية وشلل الادارة والخدمات ينسحبان على مجالات الحياة كافة في المناطق المحتلة؛ «وتواصل الحياة دورتها بمساعدة أجهزة محلية رسمية، مثل اللجان الشعبية، ولجان المتطوعين من شتى الأصناف. وهذا هو التفسير الحقيقي للانتفاضة، التي تمهّد البنية التحتية لانفصال المناطق [المحتلة] عن اسرائيل» (المصدر نفسه).

محمد عبد الرحمن